

Distr.: General
21 February 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة عشرة

٥ - ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - الدورة الاستعراضية

التنمية الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

حققت البرامج والسياسات التي نُفذت من أجل الحد من الفقر في الأرياف درجات متفاوتة من النجاح. فلا يزال عدد كبير من سكان المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية لا يستطيعون الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي ومصادر الطاقة الحديثة. وظلت الأسواق متخلفة ولم تواكب تنمية البنية الأساسية وتيرة النمو السكاني. ويقتضي التصدي لهذه التحديات التركيز على البرامج التي تسهم في رفع الكفاءة والإنتاجية في الزراعة، وتسخير إمكانيات القطاع غير الزراعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتحسين نوعية البنية الأساسية في الأرياف. وبالإضافة إلى ذلك، ستكتسي إتاحة فرص الحصول على التمويل في الأرياف، والوصول إلى الأسواق المحلية، والحصول على التكنولوجيا والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى أهمية حيوية في مواجهة تحديات التنمية الريفية المستدامة.

* E/CN.17/2008/1



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٣-١	٣
ثانيا -	استعراض التنفيذ	٦٦-٤	٣
ألف -	حقائق وأرقام عن الفقر في الأرياف	٧-٤	٣
باء -	برامج وسياسات التنمية الريفية	٤٥-٨	٥
جيم -	إدارة الموارد الطبيعية	٥٩-٤٦	٢٠
دال -	التمويل الريفي	٦٤-٦٠	٢٥
هاء -	إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية	٦٦-٦٥	٢٧
ثالثا -	التحديات المستمرة	٧٣-٦٧	٢٧

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تحليلاً مستكملاً لحالة تنفيذ الإطار المتفق عليه دولياً من أجل التنمية الريفية، كما ورد في الفصل ١٤ "تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة" من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ"^(٢)، ومختلف دورات لجنة التنمية المستدامة.

٢ - وبالإضافة إلى التنمية الريفية، ستستعرض الدورة السادسة عشرة للجنة أيضاً حالة تنفيذ المجموعات المواضيعية التالية: الزراعة، والأراضي، والجفاف، والتصحر، والتقدم العام الذي حققته أفريقيا كقارة. وتلك المواضيع مترابطة وتشكل عناصر هامة من برنامج التنمية الريفية، بل أكثر أهمية في حالة أفريقيا. وسوف تناقش كل مجموعة مواضيعية في تقرير منفصل، وأدرجت إشارات مرجعية عند الضرورة. ويعترف هذا التقرير بأن التنمية الريفية تشمل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على السواء، رغم أن هذه الأخيرة حظيت بقدر أقل من الاهتمام في برامج التنمية الريفية.

٣ - وأعد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات والبيانات المستخلصة أو الواردة مما يلي: (أ) التقارير الوطنية عن التنمية الريفية المقدمة إلى أمانة اللجنة؛ (ب) نتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية واجتماعات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ (ج) التحليل الذي أجرته مصارف التنمية والمجموعات الرئيسية ذات الصلة.

ثانياً - استعراض التنفيذ

ألف - حقائق وأرقام عن الفقر في الأرياف

٤ - يُقدر أن ١,٢ مليار نسمة في البلدان النامية، يعيشون في فقر مدقع. ويتركز الفقر بدرجة كبيرة في المناطق الريفية وسيظل كذلك لعدة عقود قادمة. وإذا ما قُدر عدد الفقراء حسب خط دولي للفقر (دولار واحد في اليوم)، فإن حوالي ٧٥ في المائة من فقراء العالم

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

النامي يعيشون في المناطق الريفية^(٣). وقد انخفض معدل الفقر في العالم بمقدار ٥,٥ نقطة مئوية بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ من ٢٧,٨ في المائة إلى ٢٢,٣ في المائة، حيث قل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ١٠٦ ملايين شخص عما كان قبل عقد من الزمن. ومن المهم التأكيد على أن مجموع معدلات الحد من الفقر جاء إلى حد كبير نتيجة لخفض معدلات الفقر في المناطق الريفية. لذلك، انخفض عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم خلال الفترة نفسها بمقدار ١٥٣ مليون نسمة في المناطق الريفية، لكنه زاد بمقدار ٤٧ مليون نسمة في المناطق الحضرية، ويعود ذلك جزئياً إلى تسارع وتيرة الهجرة من الريف إلى الحضر.

٥ - ورغم أن المنهجية المستخدمة في الدراسة التي أجراها البنك الدولي تعرّف الفقر من حيث نصيب الفرد من استهلاك الأسرة المعيشية، فإن هذا التعريف ليس شاملاً ولا يعكس تأثير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. وتدل التجربة على أن الفقر في الأرياف يعود إلى مصادر مختلفة، مثل قلة الفرص الاقتصادية وانعدام فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية (مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم)، والأصول الأساسية، والأسواق، والمعلومات، وصنع القرار.

٦ - وتُظهر البيانات الإقليمية، حسب المبين في الجدول أدناه، تبايناً شديداً بين مناطق العالم النامي من حيث نسبة الفقراء في المناطق الحضرية/الريفية، ومعدلات الفقر في المناطق الحضرية/الريفية. ففي عام ٢٠٠٢، كانت أعلى معدلات الفقر في المناطق الريفية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث بلغت ٣٩ و ٥١ في المائة على التوالي، وزاد العدد المطلق للفقراء في المنطقتين كليهما منذ عام ١٩٩٣.

٧ - وفي جميع أنحاء العالم، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم في المناطق الريفية، في معظمها نتيجة للمكاسب التي تحققت في الصين، لكنها لا تزال مرتفعة للغاية. فقد انخفضت من ٣٧ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٢٩ في المائة عام ٢٠٠٢ وتبلغ أكثر من ضعف النسبة الحضرية البالغة ١٣ في المائة.

(٣) انظر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية.

الجدول ١

مقاييس الفقر في المناطق الحضرية والريفية عام ٢٠٠٢ باستخدام خط الفقر المحدد بمقدار ١,٠٨ دولار في اليوم (وهو ما يزيد عن دولار واحد في اليوم وفقاً لمؤشرات تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣)

المنطقة	عدد الفقراء (بالملايين)		مؤشر عدد الأفراد (نسبة مئوية)		نسبة الفقراء في المناطق الحضرية		نسبة الفقراء في المناطق الريفية (نسبة مئوية)
	الحضر	الأرياف	الحضر	الأرياف	(نسبة مئوية)	(نسبة مئوية)	
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١٦,٢٧	٢٢٣,٢٣	٢,٢٨	١٩,٨٣	٦,٧٩	٩٣,٢١	
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٢,٤٨	٤,٩٤	٠,٨٣	٢,٨٧	٣٣,٤٠	٦٦,٦٠	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٨,٣٣	٢٦,٦٠	٩,٤٩	٢١,١٥	٥٩,٠٣	٤٠,٩٧	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٢١	٤,٨٨	٠,٧٥	٣,٨٢	١٩,٨٧	٨٠,١٣	
جنوب آسيا	١٢٥,٤٠	٣٩٤,٣٤	٣٢,٢١	٣٩,٠٥	٢٤,١٣	٧٥,٨٧	
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٩٨,٨٤	٢٢٨,٧٧	٤٠,٣٨	٥٠,٨٦	٣٠,١٧	٦٩,٨٣	
المجموع	٢٨٢,٥٢	٨٨٢,٧٧	١٢,٧٨	٢٩,٣٢	٢٤,٢٤	٧٥,٧٦	
مخصوصاً منه الصين	٢٧٨,٥٢	٧٠٧,٧٦	١٦,٢٨	٣١,٧٢	٢٨,٢٤	٧١,٧٦	

المصدر: تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨.

باء - برامج وسياسات التنمية الريفية

٨ - نفذ عدد كبير من البلدان، التي يغلب على اقتصاداتها الطابع الريفي، سياسات وبرامج واسعة النطاق ومركزة بالأساس على إيجاد فرص العمل والحد من الفقر، وحققَت درجات متفاوتة من النجاح. ويشير الاستعراض المتاح من استراتيجيات الحد من الفقر إلى عدم كفاية التركيز على المناطق الريفية؛ وأن الاستراتيجيات المقترحة استراتيجيات زراعية وليست ريفية وأن هذه الاستراتيجيات تركز أكثر على زيادة الإنتاجية الزراعية وليس على

الحد من الفقر في المناطق الريفية^(٤). وفي بعض الحالات، قلما يُتناول موضوع توفير الخدمات الاجتماعية لأجل توفير سبل المعيشة وإدارة الموارد الطبيعية، رغم أهميتها الحيوية بالنسبة إلى سبل عيش فقراء الريف.

٩ - وتبين التجربة أن النهج الفعالة الموجهة نحو الحد من الفقر في الريف والضعف تتجاوز الاستثمارات في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، أظهرت بعض المحاولات نجاحها في الحد من الفقر في المناطق الريفية وتشمل ما يلي: البنية الأساسية في الأرياف، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإصلاح الأراضي، والحقوق المتعلقة بالماء، والتمكين للمرأة، وفرص العمل خارج المزارع. ويُبرز الإطار ١ بعض الأمثلة الناجحة في هذا الشأن.

الإطار ١

الممارسات الجيدة في التنمية الريفية: بعض الأمثلة

الصين: يُستخدم التصنيع الريفي وتنمية المؤسسات وتنمية الموارد البشرية كعناصر متعاضدة في التنمية الريفية يمكن في إطارها أن يشرع فائض العمالة الريفية في إقامة المشاريع التجارية دون هجر ديارهم في المناطق الريفية.

جمهورية كوريا: أسهم بشكل ملحوظ الجمع بين التنظيم والتمكين المجتمعيين وتطوير البنية الأساسية في اتباع أساليب الحياة السليمة، مما أدى إلى بلوغ مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية.

الهند: أدى تحسين التشارك بين المواطنين والحكومة في مقاطعة طار إلى التفاعل والحوار، وتشكيل تحالفات جديدة، وإنشاء شبكات اتصال بين الناس، وإقامة شبكات من الروابط المشتركة بين القطاعات. كما أدت زيادة فرص الحصول على المعلومات والتحكم فيها إلى زيادة التمكين للناس وتحقيق حوكمة أفضل.

بنغلاديش: تتجلى فوائد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات من مشروع الهاتف القروي في بنغلاديش - فهو يجمع بين خبرة مصرف غرامين في مجال المشاريع الصغرى القروية وبين أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا اللاسلكية الرقمية لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للفقراء.

(٤) "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمار في المناطق الريفية والسياسة المؤاتية"، ورقة حلقة نقاش أُعدت للدورة الثامنة والعشرين لمجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما. انظر أيضا موقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الشامل المخصص لموضوع الفقر على شبكة الإنترنت: <http://www.ruralpovertyportal.org/english/regions/africa/mwi/approaches.htm>

باكستان: كان ضمن الاستراتيجيات المركزية التي اتبعتها برنامج آغا خان للدعم الريفي في باكستان إنشاء البنية المؤسسية أو تعزيزها على مستوى القرى، والتي يمكن للناس من خلالها تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتقرير أفضل السبل لإدارة الموارد المشتركة لما فيه صالح المجتمع ككل.

المصدر: <http://www.unescap.org/rural/bestprac/index.htm>.

١٠ - انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لصالح الزراعة والقطاع الريفي بصورة مطردة منذ عام ١٩٨٨. فاليوم، لا يُخصص للتنمية الريفية سوى حوالي ٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. ولم يبلغ متوسط القروض التي منحها البنك الدولي للمناطق الريفية خلال الفترة ١٩٩٩ و ٢٠٠١ سوى حوالي خمسة بلايين دولار في السنة. وهذا يمثل نحو ٢٥ في المائة من إجمالي قروض البنك وبالتالي ليس متوائما مع ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية^(٥).

١١ - وعلى الرغم من الاهتمام الكبير ببناء القدرات في برامج التنمية الريفية، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وسيكون سد تلك الفجوات ضروريا لتعبئة المجتمعات الريفية والتمكين لها من خلال التدريب والتعليم وبرامج توعية الجمهور ونقل التكنولوجيا. ويحدث ضعف البنية الأساسية الريفية وقلتها أثرا عميقا في الاتصال وإمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات وتنمية القدرات البشرية. لذلك، فإن وسائل الإعلام المحلية والإذاعات الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تشكل عناصر حاسمة في نشر الوعي في المجتمعات الريفية وتوفير فرص الحصول على المعلومات والمشورة الفنية.

١٢ - وقد مرّت برامج التنمية الريفية بتحويلات كبيرة من حيث نطاقها ومضمونها على مدى العقود القليلة الماضية، بدءا بمعالجة شواغل الأمن الغذائي وحتى اتباع نهج أكثر تكاملا في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك التمكين للمجتمعات المحلية وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها. ومن بين المشاكل المهمة التي تم تحديدها خلال عملية التطور هذه ما يلي: (أ) قلة قدرات القطاع العام على المستوى المحلي؛ (ب) عدم التمكين لسكان الريف من أجل تنفيذ برامج التنمية الريفية؛ (ج) ضعف التفاعل بين الجهات المعنية في وضع برامج التنمية الريفية وتنفيذها؛ (د) الاعتماد الشديد على المساعدة التقنية وقلة الاهتمام بالاحتياجات من حيث بناء القدرات المحلية؛ (هـ) عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالشواغل المتعددة القطاعات والمتداخلة؛

(٥) انظر Csaba Csaki, Reaching the Rural Poor: A Renewed Strategy for Rural Development, World Bank 2003.

(و) ميل جهود التنمية الوطنية بشدة نحو المناطق الحضرية التي تتلقى مخصصات من الموارد لا تتناسب مع أهميتها.

١ - التنمية الزراعية

١٣ - لا تزال الزراعة هي الدعامة الرئيسية في جهود الحد من الفقر بالمناطق الريفية حيث توفر المغذيات الضرورية، إضافة إلى فرص العمل وفرص إدراج الدخل لصالح القوى العاملة الريفية. فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط الدخل الحقيقي الذي يحققه صغار المزارعين في جنوب الهند بنسبة ٩٠ في المائة وزاد نظيره لدى المعدمين الكادحين بنسبة ١٢٥ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ نتيجة لثورة الخضراء^(٦). وظلت معظم البلدان التي فشلت في إطلاق ثورة زراعية حبيسة الفقر والجوع والركود الاقتصادي. وينطبق هذا بصفة خاصة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تضم ١٦ بلدا من البلدان الثمانية عشرة الأشد معاناة من نقص التغذية في العالم.

الإطار ٢

الروابط بين المياه والزراعة والفقر

أجري استعراض للروابط بين المياه والفقر في ستة بلدان آسيوية حيث أسفر عن الاستنتاجات التالية: (أ) تؤدي إمكانية الحصول على المياه والري اللازمين للزراعة إلى التقليل من حدوث الفقر المزمن؛ (ب) يؤثر الري في الفقر أكبر تأثير عندما توزع ملكية الأراضي توزيعاً عادلاً؛ (ج) يقتضي تخفيض الفقر بشكل فعال في الأرياف توجيه تطوير الري والمياه اللازمين للزراعة إلى المجتمعات المحلية والمناطق والمواقع الفقيرة؛ (د) يرتبط توزيع الأراضي غير العادل بالتوزيع غير المنصف لمنافع المياه اللازمة للزراعة.

المصدر: Hussain et.al: Agricultural Water and Poverty Linkages: Case Studies on Large and Small Systems, Asian Development Bank, 2004

١٤ - توفر الماشية نصف قيمة المنتج الزراعي في العالم وثلثه في البلدان النامية. وهي من شأنها ليس فحسب الإسهام في توفير مصادر الرزق والعمالة والتخفيف من حدة الفقر بالمناطق الريفية بل أيضاً تشكل مصدراً حاسماً للأهمية من مصادر رأس المال لفقرى الأرياف. فعلى سبيل المثال، تبين للباحثين، في دراسة أجريت على العوامل المحركة لفقر الأسرة المعيشية في ٢٠ مجتمعاً محلياً بكينيا، أن أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر قد تخلصت من ربقة الفقر

(٦) المرجع نفسه.

عن طريق تنمية إيراداتها الزراعية، وأساسا عن طريق اقتناء الماشية. والإطار المؤسسي الذي يعمل فيه القطاع آخذ في التغير. فخلال العقد الماضي، تزايد تقسيم أدوار القطاع العام والقطاع الخاص إلى طبقات، مع التركيز على زيادة إنجازات الحكومة بتكلفة أقل. ومع ذلك، فإن التحسينات المدخلة على الهياكل الأساسية المادية لم يصحبها إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة للمؤسسات.

١٥ - وبينما شرعت البلدان في مبادرات وبرامج معينة تستهدف زيادة إنتاجية الزراعة، فقد كانت النتائج مختلطة (E/CN.17/2008/3). وعلى سبيل المثال، ففي أفريقيا، أعلن بدء التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا بغرض تدريب علماء الزراعة وتحسين أنواع المحاصيل، مما أدى إلى استحداث العديد من أنواع المحاصيل المحسنة وطرحها للتجارة. وحاليا، تخصص نسبة ٦٣ في المائة من البلدان الأفريقية للزراعة أقل من ٦ في المائة من ميزانيتها الوطنية، في حين أن الرقم المستهدف المتفق عليه بموجب إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ هو ١٠ في المائة أو أكثر (انظر A/58/626، المرفق الأول). ويتمثل الزخم الرئيسي للسياسات ببلدان جنوب آسيا في تعزيز إنتاجية الزراعة وتطوير الهياكل الأساسية المادية في الأرياف.

١٦ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُفذ العديد من المبادرات العملية والمتعلقة بالسياسات العامة بغرض التصدي للفقر في الأرياف من خلال تحسين الممارسات الزراعية، والتركيز على زيادة مشاركة فقراء الأرياف، ولا سيما في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس. وتتضمن أهداف هذه المبادرات توفير المعلومات والمعرفة للمساعدة على رسم استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية المستدامة، فضلا عن توفير المعلومات والمعرفة لدعم الابتكار في مجال الزراعة وتجهيز الأغذية من أجل التصدي للمنافسة المتزايدة في الأسواق المحلية والعالمية^(٧).

١٧ - ويتمثل أحد العناصر اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع، ضمن أمور أخرى، في زيادة إنتاجية وربحية القطاع الزراعي، غير أن هناك الكثير من العوامل التي تعوق زيادة إنتاجية الزراعة. وهي تشمل النظم القديمة المتعلقة بحيازة الأراضي والنوعية الرديئة للأراضي وممارسات زراعة الكفاف والافتقار إلى إمكانية الدخول إلى الأسواق والحصول على رؤوس الأموال، وتكاليف النقل المرتفعة، وظروف المناخ المتغيرة تغيرا كبيرا، وندرة المياه. وتعدّ التكنولوجيات الحديثة بكل بساطة تكنولوجيات غير اقتصادية عندما يتعين على المزارعين دفع أسعار الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية بأثمان تتجاوز من

(٧) انظر http://www.ruta.org/temasdeTrabajo_PACA.php?id=2#desarrollandoPolitica.

ثلاث إلى أربع مرات الأسعار العالمية^(٨). وتشكل زيادة إنتاج المواد الغذائية الرئيسية تحدياً خاصاً أمام أفريقيا بسبب رداءة هيكلها الأساسية الريفية وضعف المؤسسات اللازمة لدعم التنمية الزراعية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن التغيرات أو التحولات في السياسات العامة بمعظم البلدان النامية غير مواتية إلى حد يكفي لتيسير إمكانية حصول المنتج على المعرفة ومدخلات الإنتاج، وتشجيع نظم الإنتاج المستدامة بيئياً، وكفالة معايير سلامة الأغذية والصحة العامة وتشجيع كفاءة الأسواق ومرافق التجهيز. أما الآثار الاقتصادية الناجمة عن الضرائب والإعانات والتدخلات المباشرة في الأسواق من جانب الحكومة فلم تكن بنفس القدر من الوضوح.

١٩ - وفي البلدان النامية انخفضت الاستثمارات في البحث والتطوير بالمجال الزراعي انخفاضاً هائلاً في أثناء العقد الماضي، رغم العائدات الاجتماعية المرتفعة التي حققتها في الاستثمارات في أثناء نفس الفترة. وبينما ظل الإنفاق العام بشأن البحث والتطوير راكداً في البلدان النامية، فإنه ازداد زيادة تصل إلى الضعفين تقريباً في البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى توسيع الهوة في مجال المعرفة بين البلدان الفقيرة والبلدان الثرية^(٩).

٢ - الأنشطة غير الزراعية

٢٠ - لقد لوحظ أنه عندما يتم تكميل التنمية الزراعية بنمو غير زراعي في القطاع الريفي، يكون أثر ذلك في التخفيف من حدة الفقر بالأرياف أكثر وضوحاً. وفي معظم البلدان، تصل حصة الأنشطة غير الزراعية من إيرادات الأرياف ما بين ٣٠ إلى ٥٠ في المائة^(١٠). وبناء على حصة النمو الكلي الناشئ عن الزراعة وحصة الفقر الكلي (دولاران في اليوم) في قطاع الأرياف، يصنف البنك الدولي البلدان إلى ثلاث فئات، هي: البلدان القائمة على الزراعة، والبلدان، التي تمر بمرحلة تحول، والبلدان الحضرية.

٢١ - وتوجد معظم الاقتصادات التي تعتمد على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحتى في تلك الاقتصادات، يمكن أن يؤدي نمو الزراعة إلى تنشيط الطلب على الصناعات والخدمات المحلية. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، التي يوجد معظمها في

(٨) Hazell, Peter "Is Agriculture Still Important for Economic Development and Poverty Reduction?" Commentary, IFPRI. Forum, September 2005.

(٩) انظر: <http://www.asti.cgiar.org> تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨، الزراعة من أجل التنمية، الجدول ٧.

(١٠) تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية، الصفحة ٢٠٠٣ (من النص الانكليزي).

آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، يتمثل معظم النمو الاقتصادي في الاقتصاد غير الزراعي بالأرياف. وفي إندونيسيا والهند، من المقدّر أن النمو في الخدمات الزراعية قد أسهم بنفس القدر على الأقل في نمو الزراعة من أجل تخفيف حدة الفقر. وتصل حصة الاتجار والنقل بالأرياف، ومعظمها في مجال الأغذية، إلى حوالي ٣٠ في المائة من العمالة غير الزراعية في الأرياف.

٢٢ - وفي البلدان الحضرية التي يكون القطاع الريفي فيها أقل انتشاراً تكون الأنشطة غير الزراعية النامية غير مرتبطة بالضرورة بالزراعة. وفي هذه البلدان، التي يوجد معظمها في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، تشكّل الزراعة ستة في المائة فقط من الاقتصاد. وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، ازدادت الأنشطة غير الزراعية بالأرياف إلى أكثر من ١٠ في المائة سنوياً في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. وفي شيلي، ارتفعت من ٢٥ في المائة من مجموع عمالة الأرياف عام ١٩٦٠ إلى ٤٩ في المائة عام ٢٠٠٢، وكانت نسبة النمو في البرازيل من ١٤ في المائة إلى ٣١ في المائة خلال نفس الفترة. ورغم أن البرازيل شهدت نمواً هائلاً في قطاع الزراعة كذلك، فقد جاء معظم الانخفاض في الفقر بالأرياف من تحويلات الإيرادات والعمالة في الاقتصاد غير الزراعي بالأرياف. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اعتماد المزيد من الممارسات الزراعية المربحة (نظم الزراعة غير القائمة على الحراثة)، التي أدت في نفس الوقت إلى تقليل متطلبات الوقت والعمالة بالنسبة لصغار المزارعين وسمحت لمزارعي الأسر الصغيرة بالدخول في الأنشطة المضيفة للقيمة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المتصلة بالزراعة.

٣ - إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية وتنمية الهياكل الأساسية

المياه والصرف الصحي^(١١)

٢٣ - يعيش بالأرياف حوالي ٨٤ في المائة من السكان الذين لا يتمتعون بإمكانية الحصول على مصادر محسّنة من مصادر مياه الشرب. وبوسع ٣٩ في المائة فقط من سكان الأرياف بالعالم الحصول على أي نوع من مرافق الصرف الصحي المحسّنة. ورغم تقلص العجز على مر الزمن، فلن يتلقّى تلك الخدمات سوى ٤٩ في المائة من سكان الأرياف بالعالم عام ٢٠١٥، إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، وستظل الحالة النسبية لسكان الأرياف في عام ٢٠١٥ غير جيدة تماماً.

(١١) استمد الكثير من الإحصاءات، المتصلة بإمكانية الحصول على الإمدادات الواردة في هذا الجزء، من تقرير برنامج الرصد المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٦).

٢٤ - وتشكل قلة إمكانية الحصول على إمدادات المياه النقية وشبكات الصرف الصحي المناسب السبب الجذري في الأمراض الكثيرة التي تعصف بأفريقيا، وأحد العناصر التي تسهم في ارتفاع معدلات وفيات الرضع والنفاس في بلدان كثيرة. ولقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن حوالي ٥٠ في المائة من كافة الأفارقة يعانون من أحد الأمراض الستة ذات الصلة بالمياه.

٢٥ - ويجري الآن تنفيذ العديد من المبادرات لتحسين إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية (انظر E/CN.17/2008/11). وتشمل الأمثلة في أفريقيا إنشاء المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه لتشجيع التعاون من أجل القضاء على الفقر من خلال تحسين إدارة المياه، ومرفق المياه الأفريقي الذي بدأ العمل عام ٢٠٠٢، للتركيز على بناء القدرات والإصلاح القانوني والمؤسسي، وفي مجال السياسات العامة بقطاع المياه. ويجري الآن تطوير الشراكات بين الجهات المعنية بتوفير المياه وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها في مناطق شتى (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣

مبادرة توفير المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية بأفريقيا

يعيش معظم سكان أفريقيا في الأرياف (٦٢ في المائة) وتُعد إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي هي الأقل من نوعها في الأرياف إذ تصل إلى نسبة ٤٧ في المائة تقريباً للمياه وللصرف الصحي ٤٥ في المائة تقريباً. ولقد وضع مصرف التنمية الأفريقي مبادرة توفير المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية للتصدي للتحديات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي. ويتمثل الهدف الإجمالي من تلك المبادرة في تخفيف حدة الفقر عن طريق توفير المياه النقية والصرف الصحي الأساسي لما نسبته ٨٠ في المائة من أهالي الأرياف في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب احتمال تغطية تصل إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وستقتضي عملية تحقيق تلك الأهداف استثمارات تراكمية تقدر بحوالي ١٤,٢ بليون دولار.

المصدر : <http://www.afdb.org/portal>

٢٦ - وتشمل التحديات الرئيسية لتوفير الخدمات الفعالة والمستدامة للمياه والصرف الصحي في الأرياف إحلال اللامركزية بالإدارة في أقل مستوى مناسب؛ وإشراك المجتمعات الريفية في التخطيط لمخططات إمدادات المياه وتمويلها وتنفيذها وتسييرها؛ وجعل مسألة توفير خدمات المياه والصرف الصحي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الريفية؛ وكفالة توفير الأموال والقدرات المحافظة على استمرارية وتشغيل شبكات إمدادات المياه

بالأرياف؛ وتعزيز الخبرات الناجحة. ويتضح أن زيادة التمويل هو أمر لازم، غير أنه لن يكون فعالاً إلا إذا دعمته القدرات المجتمعية لكفالة استدامة الاستثمارات.

الطاقة الريفية

٢٧ - يعتمد ٢,٥ بليون نسمة حالياً على أشكال الوقود التقليدية، مثل الحطب وروث الحيوانات والمخلفات الزراعية لتلبية احتياجاتهم لأغراض التدفئة والطبخ. ورغم ربط ٨٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية بشبكات الطاقة الكهربائية خلال السنوات العشرين الماضية، فحتى الآن ليس بإمكان ١,٦ بليون نسمة، معظمهم في الأرياف، الحصول على الكهرباء^(١٢). ولا تزال أطر السياسات العامة عاجزة إلى حد كبير عن التصدي لتحديات الطاقة، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار معقولة لأغراض الطبخ والتدفئة، بما في ذلك توفير الطاقة من خلال خطط التنمية الريفية.

٢٨ - وفي معظم الحالات، تكون الإعانات موجهة نحو الاستهلاك وليس إلى تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات. وفوق ذلك تترع الإعانات المتعلقة باستهلاك الكهرباء إلى إفادة الأغنياء أكثر من إفادة الفقراء. ويقتضي التصدي لتلك التحديات استحداث طرائق وهياكل وقدرات على الصُّعد المحلية لجذب الاستثمارات في مجال خدمات الطاقة وحشد الموارد للاستثمار في الطاقة والتنمية بالأرياف.

الخدمات الصحية

٢٩ - يعاني سكان الأرياف بالبلدان النامية منذ وقت طويل من العديد من الأمراض المنقولة بالمياه والحشرات والتي تؤدي إلى تخفيض قدراتهم على العمل المنتج، ومن ثم تسفر عن تقليل فرصهم في التخلص من ربقة الفقر. ولقد شهد العقد الماضي تزايد حالات انعدام المساواة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. فمن جانب توفر مستشفيات القطاع الخاص، المزودة بأحدث الأجهزة، الخدمات للنخبة في المراكز الحضرية، حيث يجري ذلك في بعض الأحيان بإعانات حكومية. ومن جانب آخر يتم ترك أغلبية الفقراء، وخاصة في الأرياف، لمواجهة قوى السوق، حيث تعد النفقات الطبية هي ثاني أكبر أسباب المديونية في الأرياف.

٣٠ - ولقد أُحرز تقدم في التقليل من الإصابة بأمراض مثل داء البلهارسيا، بينما لا تزال أمراض مثل الملاريا والسل وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشكل الأخطار الرئيسية في الأرياف. ولقد أدى تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في أفريقيا جنوب الصحراء

(١٢) توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠٠٦، الوكالة الدولية للطاقة.

الكبرى على وجه الخصوص، إلى تقليل عدد الكبار الذين بإمكانهم دعم أسرهم ودعم الاقتصاد الريفي إجمالاً. وتؤدي الملاريا إلى تفاقم الفقر في الأرياف جراء تكاليف العلاج وفقدان وقت العمل. ولقد ضاعفت حكومات البلدان الفقيرة نفقاتها بشأن الصحة والتعليم منذ عام ٢٠٠٠ غير أنها لا تزال غير قادرة على دفع رواتب ملائمة^(١٣). وتُبين خبرات عدد من البلدان أن حملات التوظيف الواسعة النطاق تساعد في التغلب على نقص الموظفين في الأجل القصير (انظر الإطار ٤).

الإطار ٤

النهوض بالخدمات الصحية الريفية

باكستان: "العاملات في مجال الصحة": أنشأت باكستان عام ١٩٩٤ برنامجاً لتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الأولية. وهناك الآن أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من "العاملات في مجال الصحة" يقدمن الخدمات الصحية الأساسية ويقمن برصد البيانات لقراءة ٧٠ في المائة من السكان. وقد أتاح ذلك خدمات الصحة العمومية وبعض خدمات صحة الأم لعدة آلاف من الناس في المناطق الريفية الذين لم يكونوا ليحصلوا على أي منها لولا ذلك.

تايلند: التوظيف لصالح السكان الريفيين - في الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٠، شرعت حكومة تايلند في سلسلة من الإصلاحات في قطاع الصحة لمكافحة توزيع موظفي القطاع الصحي بشكل غير عادل في أرجاء البلاد. وفي كل مرة استحدثت فيها تلك الإصلاحات، كان ذلك يؤدي إما إلى هجرة ذوي الكفاءة من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو إلى عكس ذلك الاتجاه لصالح نظام الصحة العام، حسب طبيعة الإصلاحات والحوافز المقدمة في تلك الإصلاحات.

إيران: التدريب الشامل وتنمية نظام الصحة - منذ عام ١٩٨٥، يجري اختيار العاملين في قطاع الصحة في الأرياف في جمهورية إيران الإسلامية انطلاقاً من السكان المحليين حيث يجري تدريبهم محلياً. وكانت النتيجة أن اتسعت إمكانية الحصول على الخدمات الطبية بسرعة في جميع المجالات، وتحسنت مؤشرات الصحة الرئيسية بشكل كبير، وتلاشى الاعتماد على العاملين في مجال الصحة من الأجانب بشكل كلي بعد أن تزايد عدد الأطباء المدربين محلياً خمس مرات. وحقق النظام تغطية شبه عامة بحملات التحصين وأدى إلى خفض معدل وفيات الأطفال الأقل

(١٣) "Paying for People: Financing the skilled workers needed to deliver health and education services for all"

ورقة سياسات أعدتها منظمة أوكسفام، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

من خمس سنوات من ٧٠ وفاة إلى ٣٣ وفاة (الوفيات لكل ١ ٠٠٠ فرد) في غضون فترة ١٥ عاما.

المصدر: "Paying for people: financing the skilled workers needed to deliver health and education services for all"، ورقة سياسات أعدها منظمة أوكسفام، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٣١ - ويتمثل القيد الرئيسي أمام تدريب المهنيين الصحيين وتوظيفهم في الافتقار إلى التمويل اللازم لإيجاد نظم عامة قوية. وإجمالاً، تضمن تقرير منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠١ إلى اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة أن يكون نصيب الفرد من النفقات المخصصة لنظم الصحة ٣٤ دولاراً كي يتسنى تقديم الخدمات الصحية الأساسية والشاملة، مقارنة بالمستويات القائمة لنصيب الفرد من تلك النفقات التي تتراوح بين ١٣ و ٢١ دولاراً. ولتجاوز قيود التمويل، التقى رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في أبوجا، بنيجيريا، عام ٢٠٠٢ وتعهدوا بزيادة استثمار الحكومات في الصحة، بالسعي إلى بلوغ نسبة ١٥ في المائة من مجموع الميزانية الحكومية. ومما لا يمكن إنكاره أن ذلك أمر صعب، إذ إن سبعة بلدان فقط من بين البلدان التي تعاني نقصاً في العاملين بقطاع الصحة تستثمر نسبة ١٥ في المائة أو أكثر من ميزانيتها الحكومية في مجال الصحة.

الهياكل الأساسية في الأرياف

٣٢ - تُقيّد بشدة قلة فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية السلع والخدمات المتاحة للفقراء في المناطق الريفية، مثل الكهرباء والهاتف والنقل والمدارس والمراكز الصحية والبلدات والأسواق^(١٤) والثغرات الموجودة في الخدمات بالبلدان النامية ثغرات ضخمة، كما أن الفوارق من حيث فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية فوارق صارخة.

٣٣ - وتبين الإحصاءات المتاحة أن نسبة ٤٦ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية لديها إمكانية الحصول على الكهرباء، مقارنة بنسبة ٨٩ في المائة في المدن؛ ولدى ١٢ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية صناديق داخل المنازل، مقارنة بنسبة ٥٩ في المائة من الأسر المعيشية الحضرية؛ ونسبة ٧ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية موصولة بشبكة المجاري، مقارنة بنسبة ٦١ في المائة من الأسر المعيشية الحضرية^(١٥). والهواتف متاحة

(١٤) Alberto Zezza, Paul Winters, et. al. "rural household access to assets and agrarian institutions; a cross country comparison، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٧.

(١٥) المرجع نفسه.

لدى قلة قليلة من الأسر المعيشية الريفية - نسبة ٨ في المائة فقط مقارنة بنسبة ٣٨ في المائة في المناطق الحضرية. وقد حدث في الآونة الأخيرة تطور إيجابي تمثل في التنامي السريع في ظاهرة امتلاك الهواتف الخلوية، مما يتيح للمزارعين الاتصال بالمشتريين المحتملين لمنتجاتهم والحصول على خدمات المعلومات الرسمية المتعلقة بالسوق. بيد أنه في بعض البلدان، ما زالت بعض الحكومات بحاجة إلى تشجيع فرص الاستفادة من تلك التطورات التكنولوجية. ويعيش قرابة ٧٠٠ مليون من سكان الأرياف على بُعد أكثر من كيلومترين من الطرق الصالحة لكل الفصول. وبالنسبة للعديد من الناس، تجعل العوائق المتمثلة في عدم كفاية الهياكل الأساسية الحياة اليومية صعبة وتجعل الهروب من الفقر مستحيلاً على ما يبدو.

٣٤ - وما زال ضعف فرص الاستفادة من الهياكل الأساسية يشكل عبئاً غير متناسب على كاهل النساء في الأرياف في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقضي النساء عدة ساعات يومياً في السفر والنقل لمجرد تلبية الاحتياجات الأساسية المنزلية. وي طرح تفرق السكان بشكل صارخ وتدني حجم الأنشطة الاقتصادية وندرة الخدمات المقدمة، تحديات كبيرة بالنسبة إلى فعالية تكلفة الهياكل الأساسية الريفية، حيث تتطلب للتغلب عليها استثمارات كبيرة ونُهجاً جديدة، مثل محاور النقل. وفي البلدان النامية، يجعل الافتقار إلى الطرق الموصلة إلى الأسواق وقلة عدد مرافق التجهيز من الصعب على العديد من المجتمعات المحلية الريفية تسويق منتجاتها. وتضطلع الاستثمارات العامة، المقدمة لزيادة سبل الوصول إلى الطرق في الأرياف والحصول على خدمات النقل بدور حاسم في الحد من تكاليف النقل ووقت العبور إلى الأسواق.

٣٥ - وتعزى وجود الفجوة الرقمية الريفية أولاً إلى انعدام الهياكل الأساسية اللازمة للاتصالات السلكية واللاسلكية والقدرة على الاتصال، وثانياً إلى أوجه التباين الاقتصادي، مع وجود عامل مساعد يتمثل في ضعف القدرات البشرية اللازمة لاستغلال التكنولوجيات، حيث تؤدي كل هذه العناصر إلى قلة فعالية الاتصال وتبادل المعلومات في المناطق الريفية. وباختصار، يمكن التعجيل بالحد من الفقر إذا اتخذت إجراءات لإقامة طرق ريفية وتوفير سبل الري والكهرباء الريفية في المواقع التي تشكل أهمية محورية من حيث ما تحدته من آثار في التوزيع ومضاعفة المنافع لصالح الفقراء^(١٦).

(١٦) Ifzal Ali and Ernesto M. Pernia (2003). ERD Policy Brief Series, Number 13. Asian Development Bank, Manila, Philippines.

٤ - الفئات الضعيفة في التنمية الريفية

٣٦ - لكي تنجح سياسات وبرامج التنمية الريفية، ينبغي أن تراعي الفروق بين الجنسين، وأن تتصدى للتفاوتات القائمة بينهما، وأن تلي احتياجات الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا. وعموما، توحى الاتجاهات الحالية بخلاف ذلك. فعلى سبيل المثال، في حالة النساء، تشير الأدلة الواردة في دراسات الحالات الفردية القطرية إلى أن المرأة الريفية تحتل مرتبة دون الرجل بكثير من حيث ملكية الموارد الإنتاجية وغيرها من الأصول والسيطرة عليها. وبالمثل، فإن الشعوب الأصلية، التي تشكل نسبة خمسة في المائة تقريبا من سكان العالم، تمثل نسبة ١٥ في المائة من فقراء العالم^(١٧)، حيث تعاني من معدلات أكبر في عدم ملكية الأراضي وسوء التغذية والتشرد الداخلي، مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين، ولديها نسب أدنى في الإلمام بالقراءة والكتابة وفرص أقل في الحصول على الخدمات الصحية^(١٨).

٣٧ - ويعد شباب الأرياف فئة هامة أخرى قادرة على الاضطلاع بدور هام في التنمية الريفية المستدامة لأن أكثر من نصف شباب العالم يعيشون في المناطق الريفية بالبلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٤، كان قرابة نصف سكان العالم من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، في عداد الفقراء ممن يعيشون (باعتبارهم معالين) على أقل من دولارين في اليوم^(١٩)، في حين كانت نسبة ٢٠ في المائة منهم تعيش حالة من الفقر المطلق على أقل من دولار في اليوم^(٢٠). ويتراوح عدد الأميين من الشباب بين ١٣٠ و ١٤٠ مليون، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا كان هناك أكثر من واحد من كل ثلاثة شبان من الأميين عام ٢٠٠٢^(٢١).

٣٨ - وتعيش نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من المعاقين في المناطق الريفية، ومعظمهم من المزارعين والعمال الريفيين. والبرامج التي تبين أنها فعالة في حفظ أسباب معيشتهم هي

(١٧) انظر: "الشعوب الأصلية"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٠٠٧، متاح أيضا على الموقع:

<http://www.ifad.org/english/indigenous/index.htm>

(١٨) انظر: "الإحصاءات والوقائع الرئيسية المتعلقة بالشعوب الأصلية"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٠٠٧،

متاح على الموقع <http://www.ruralpovertyportal.org/english/topics/indigenous/statistics.htm>

(١٩) انظر: دليل تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

(٢٠) انظر التقرير العالمي عن الشباب لعام ٢٠٠٥: الشباب اليوم وفي عام ٢٠١٥، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

(٢١) Bennell, P., "Knowledge and skills for development, Promoting Livelihood opportunities for rural youth" الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٢٠٠٢.

البرامج التي تستهدف تنمية المهارات الخاصة بالزراعة المتخصصة (مثل تربية النحل وتربية دود القز وتربية دودة الأرض)، وتنمية المشاريع المرتبطة بصناعة الأدوات وإصلاحها، وتصنيع الأغذية.

٥ - التكيف مع تغير المناخ

٣٩ - يمكن أن يكون لتغيرات المناخ آثار في الإنتاجية الزراعية، ومن ثم في سبل المعيشة في الأرياف. ويعد الفقراء في المناطق الريفية أكثر الفئات عرضة لآثار تغير المناخ. فالعديد منهم يعيشون على أراض هشة إيكولوجيا ويعتمدون على الزراعة والماشية ومصائد الأسماك والحراجه، وكل هذه الموارد تتأثر بتغير المناخ. وإذا ما تأكدت الاتجاهات المتوقعة فيما يخص تغير المناخ، ستكون هناك عوائق شديدة في المستقبل أمام الأرباح المحتملة تحصيلها من الزراعة. ويهدد تغير المناخ أيضا بانتكاس المكاسب التي تحققت في العقود الأخيرة صوب الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

٤٠ - وأضحت الآثار الناجمة عن تغير المناخ - بما فيها زيادة تواتر وشدة الجفاف والفيضانات فضلا عن قصر مواسم الزراعة - مصدر قلق بالغ إزاء إمكانية استدامة الزراعة في عدة بلدان نامية. ويكون هذا الضعف واضحا بشكل خاص في المناطق الجافة المعرضة للجفاف التي تعاني من ندرة المياه وتدهور الأراضي. ويتسبب فقد المحصول وموت الماشية في خسائر اقتصادية أكبر كما يقوض الأمن الغذائي بوتيرة متنامية بشكل مطرد، وبخاصة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأسعار الأغذية آخذة في الارتفاع، وقد تراجع غلات المحاصيل بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ في بعض البلدان^(٢٢).

٤١ - ورغم أن تغير المناخ حاصل وسيستمر، لم تتخذ الحكومات سوى القليل من الإجراءات في مجال إعداد استراتيجيات من أجل مواجهة وتعزيز إمكانية التكيف. ويرجح أن يؤدي ذلك إلى مواصلة تفاقم ظروف عيش الأسر المعيشية الفقيرة في الأرياف والمزارعين الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية وزراعة الكفاف. إضافة إلى ذلك، فإن القدرات المؤسسية والمالية المحدودة في المستويات اللامركزية على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ تؤثر في المجتمعات المحلية الريفية من حيث الجوع والفقر والآثار الصحية. وتشكل زيادة التعاون بين الوكالات وبين القطاعات وتعزيز القدرات التقنية والمالية عنصرا حيويا في وضع استراتيجيات وبرامج فعالة للتكيف.

(٢٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تغير المناخ باعتباره تحديا للتنمية، نشرة صحفية، عام ٢٠٠٧.

٦ - بناء رأس المال البشري: التعليم والتدريب

٤٢ - التعليم والتدريب اثنان من بين أقوى الأسلحة في مكافحة الفقر في الأرياف وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية. وتبين الأدلة أن التغيب عن المدرسة وتوقف التلاميذ عن الدراسة في وقت مبكر وأمية الكبار وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم تبلغ معدلات عالية بشكل غير متناسب في المناطق الريفية، كما هو الحال بالنسبة للفقر. كما أن أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في كل من الاستثمار في التعليم ونوعية التدريس آخذة في الارتفاع. وعموماً، لم يحرز تقدم كبير من حيث ربط الأنشطة التعليمية بالاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية الريفية فيما يخص تنمية المهارات والقدرات لاغتنام الفرص الاقتصادية بغرض تحسين المعيشة ونوعية الحياة (انظر الإطار ٥).

٤٣ - واتخذت مبادرة بشأن "توفير التعليم لسكان الأرياف"^(٢٣) خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بهدف زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي أمام سكان الأرياف؛ وتحسين نوعية التعليم الأساسي في المناطق الريفية؛ وتعزيز القدرة الوطنية على التخطيط للتعليم الأساسي ونشره. مما يلي الاحتياجات التعليمية لسكان الأرياف. وقد أسهمت هذه المبادرة بشكل إيجابي في تعليم المزارعين، غير أن النتائج المحققة كانت متفاوتة والتقدم المحرز كان بطيئاً.

الإطار ٥

التعليم بوصفه استراتيجية للتنمية الريفية

في عام ٢٠٠٠، بلغ التحصيل العلمي في أرياف الولايات المتحدة مستوى تاريخياً، حيث أصبح هناك واحد من كل ستة بالغين من سكان الريف يحمل شهادة تخرج جامعية من دورة دراسية من أربع سنوات، ومن بين كل أربعة أشخاص هناك أكثر من ثلاثة أمهوا تعليمهم الثانوي. ويتضح من دراسة حديثة، أن المقاطعات الريفية ذات مستويات التعليم العالية شهدت خلال العقدين الماضيين نمواً في الأرباح والإيرادات أسرع مما شهدته المقاطعات التي تقل فيها عنها مستويات التعليم. بيد أن العوائد الاقتصادية الناشئة عن التعليم، لا تزال أقل مما عليه الحال في المناطق الحضرية. ثم إنه يتضح من بحوث أولية أن ثمة علاقة بين تحسين المدارس وما تحقق من نتائج إيجابية في أرباح وإيرادات العمال الريفيين وأبناء المجتمعات الريفية.

المصدر: <http://www.ers.usda.gov/AmberWaves/November05/Features/Education.htm>.

(٢٣) اتخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المبادرة في أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ مع التركيز على توفير التعليم لسكان الأرياف في إطار مبادرة التعليم للجميع.

٤٤ - إن خدمات التعليم في المناطق الريفية يؤثر فيها بشدة نقص المرافق والمدرسين. ومما يقيم المثال على ذلك أن العالم بحاجة اليوم إلى معلمين للتعليم الابتدائي يقدر عددهم بنحو ١,٩ مليون معلم^(٢٤)، وهناك ٨٠ مليون طفل في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي معظمهم في المناطق الريفية، لا يذهبون إلى المدرسة. ذلك أنه لا يوجد في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، سوى عدد يتراوح بين ثلث وربع العدد المطلوب من المعلمين المدربين على النحو السليم. وسيتعين على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن ترفع في الأعوام العشرة القادمة بنسبة ٦٨ في المائة ملاكها الحالي من المدرسين البالغ عددهم ٢,٤ مليون مدرس ليتسنى بلوغ هدف "توفير التعليم للجميع".

٤٥ - ومما يعطل أيضا التعليم، أن هناك في بعض البلدان، عقبات قانونية من بينها على سبيل المثال أنه لا تصدر في المناطق الريفية شهادة للميلاد، وأن أفراد بعض الأقليات العرقية الريفية يحرمون من الحصول على الجنسية. وأخيرا، هناك الحرب والصراعات التي تؤثر في المناطق الريفية أشد ما تؤثر، وتعطل تقديم الخدمات التعليمية وتعرق إمكانية الحصول على الدراسة والمواظبة عليها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعطل التعليم بشدة في التسعينات، من جراء العديد من الصراعات المسلحة، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

جيم - إدارة الموارد الطبيعية

٤٦ - إن للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية دورا حيويا في ضمان الاحتفاظ لأجيال المستقبل بالقدرات الإنمائية الكامنة في المناطق الريفية. فهناك من بين كل أربعة فقراء حوالي ثلاثة أشخاص يعيشون في مناطق ريفية يعولون على الموارد الطبيعية في كسب رزقهم. وهناك أكثر من ١,٣ مليار شخص يعتمدون على مصائد الأسماك، والغابات، والزراعة في إيجاد عمل لهم، أي نصف إجمالي الوظائف في جميع أنحاء العالم. وتبين نتائج البحوث مجموعة كبيرة ومتنوعة من أسباب تدهور البيئة بدء بكموات طبيعية مناوئة، وانتهاء برداءة الحوكمة والإدارة.

١ - إدارة الأراضي

٤٧ - أدى الفشل في إدارة موارد الأراضي إدارة متكاملة وشاملة إلى عدد من المشاكل الخطيرة التي تشكل عقبات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وتثبت الأدلة أن موارد الأراضي تعاني تدهورا شديدا يتضح من حالات التآكل والتصحر ونضوب المياه الجوفية، وتلج التربة، وإلقاء نفايات المناجم السامة، وما شاكل ذلك. وهناك على الصعيد العالمي

(٢٤) المرجع نفسه.

أكثر من ٤٠ مليون هكتار من الأراضي المتأثرة من التملح والفيضانات. ويضاف إلى ذلك أن هناك ١٩,٥ مليون هكتار من الأرض الزراعية العالية القيمة التي يتلعبها كل عام التوسع الحضري والاستعمال الصناعي، مما يرغم مزارعي الكفاف على الانكفاء في أراض حدية تضيق مساحتها على نحو مطرد.

٤٨ - وهناك عدد من العقبات التي تواجهها النهج المتبعة حاليا في إدارة الأراضي لمعالجة عدد كبير من مشاكل مترابطة كإزالة الغابات، والتصحر، وتلوث الهواء والمياه، وتوسع المستوطنات البشرية دون ضابط في المناطق الحضرية والمناطق الريفية (انظر E/CN.17/2008/5). ومن الأمثلة على ذلك أن إزالة الغابات في نيبال والجبال المحيطة تؤدي إلى فيضان نهر الغانج وشبكات الأنهار الأخرى التي تعبر البلدان الواقعة باتجاه المصب.

٤٩ - وهناك أيضا من هذه العقبات ما يلي: ضيق نطاق فرص الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا المناسبة؛ ومواطن الضعف في الهياكل المؤسسية؛ وممارسات الاستخدام غير المستدام للأراضي؛ والتعارض القائم بين مختلف أهداف أوجه استخدام الأراضي.

٥٠ - ومن الأهمية بمكان أن تشفع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية، بإعمال حقوق في الأراضي تكون محددة على نحو جيد، ومأمونة ويمكن تناقلها، لأن أمن حيازة الأراضي يسهم في العادة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، في حين أن انعدام أمن حيازتها قد يسهم في انعدام الاستقرار الاجتماعي ونشوب الصراعات. وهناك في أفريقيا عدد من البلدان (زامبيا، وموزامبيق، وكينيا)، ووسط أمريكا اللاتينية (البرازيل، والمكسيك)، وآسيا (الفلبين، وكمبوديا)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (ألبانيا، وأرمينيا، وجورجيا) أصلحت قوانينها وسياساتها المتعلقة بالأراضي خلال السنوات العشر الماضية بطرق تدر منافع مشتركة واسعة النطاق. وهناك على النقيض من ذلك بلدان مختلفة مثل كولومبيا، وزمبابوي، وكوت ديفوار لا تزال تجد صعوبة في وضع سياسات بشأن الأراضي.

٢ - إدارة الموارد المائية

٥١ - مما زاد من صعوبة مهمة إدارة المياه، ازدياد حدة المنافسة عليها فيما بين مستعملين شديدي التنوع تختلف أنواع احتياجاتهم من المياه اختلافا شديدا. ولا يزال القطاع الزراعي إلى حد بعيد أكبر مستهلك للمياه، ولكن نسبة كميات المياه التي تذهب هدرا لا تزال مرتفعة. وتختلف التقديرات العالمية بشأن مدى كفاءة الري، ولكنها تصل في المتوسط إلى

قاربة ٤٣ في المائة. وعادة ما تتراوح معدلات كفاءة الري بين ٢٥ و ٤٥ في المائة في آسيا ولكنها تصل إلى ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة في إسرائيل، واليابان، وفي أجزاء من الصين^(٢٥).

٥٢ - وتشير الإصلاحات المؤسسية التي أدخلت على قطاع المياه في جميع أنحاء العالم إلى وجود نمط مماثل. فبالرغم من أن العديد من الحكومات نجحت في سن قوانين للمياه، فإن تحويل تلك القوانين إلى ممارسة ملموسة كثيرا ما استغرق أعواما. وهناك أيضا حالات سنت فيها بلدان قوانين كان أثرها قليلا أو معدوما. وكان هناك في المناقشة المؤسسية جانب رئيسي هو ما ينبغي أو ما يمكن للحكومات أن تفعله؛ استحداث قوانين، أم إنشاء منظمات تضع القواعد التنظيمية، أم إعادة تنظيم شبكات الري، أم تحديد حقوق الملكية. أما سبل إشراك مستخدمي المياه والتأثير في سلوكهم تجاه إدارة المياه وحفظها، فلم تلق سوى اهتمام قليل في التحليل المؤسسي، ومن ثم في أطر السياسات (انظر E/CN.17/2008/11).

٥٣ - وتشمل العقبات الرئيسية التي تعترض الإدارة المستدامة لموارد المياه: ضعف قدرات مؤسسات إدارة المياه، وعدم ملائمة الآليات اللازمة لتيسير عمليات تحويل المياه من الاستخدام الزراعي إلى الاستخدام الحضري بسبل تحمي الاقتصاد الزراعي والقيم الزراعية المرتبطة به؛ وعدم وجود استراتيجيات للتعامل مع آثار تغير المناخ؛ والنجاح المحدود في تفعيل مبدأ 'المستعمل يدفع'، وقلة التشاور مع أصحاب المصلحة؛ وانعدام التطابق بين هياكل التعريفات وهدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص تدريب ومعارف المزارعين بشأن ممارسات استعمال المياه لأغراض الزراعة يسهم أيضا في إهدار المياه.

٣ - إدارة الغابات

٥٤ - يقدر أن هناك في العالم ١,٦ مليار شخص يعتمدون بدرجة كبيرة على موارد الغابات في كسب رزقهم. ولذا، فمن الأهمية بمكان الالتزام بمبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للغابات لكي تنفذ بنجاح برامج لصالح الفقراء في البيئات الريفية (انظر المربع ٦). ويشدد العديد من استراتيجيات الحد من الفقر على التنمية الريفية بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية، غير أنها لا تقر بأن بقاء فقراء الريف مرهون بالغابات، ولا تقر بما لقطاع الغابات من إمكانات تسهم في تحقيق التنمية الريفية.

(٢٥) Seckler, D. et al., "World water demand and supply, 1990 to 2025: scenarios and issues". Research Report

.No. 19, International Water Management Institute, Colombo 1998

الإطار ٦

حصة الحراجة في إيرادات سكان المناطق الريفية

يستمد فقراء الريف من الغابات خمس إيرادات أسرهم المعيشية في المتوسط، ويأتي معظم هذه الإيرادات من المنتجات الحرجية غير الخشبية مثل الأغذية البرية، والوقود، والعلف، وقش التسقيف^(١). غير أن قسما كبيرا مما تمثله الغابات بالنسبة للفقراء من قيمة اقتصادية غير مدرج، للأسف، في سجلات حسابات اقتصاد الغابات الرسمية. وكينيا هي مثال نموذجي على ذلك. فقطاع الغابات الرسمي، لا يدر، وفقا للتقديرات الرسمية، سوى أرباح بنحو مليوني دولار تأتي من الخشب المنشور، ولب الخشب، وغير ذلك من المنتجات الخشبية الصناعية. ويتضاءل ذلك أمام قيمة ما يدره قطاع الغابات غير الرسمي الذي يسهم في إيرادات الأسر المعيشية الريفية بما قيمته نحو ٩٤ مليون دولار تأتي في شكل فحم وحطب، ومجموعة كاملة من منتجات حرجية أخرى. ولا يشمل ذلك، القيمة الاستجمامية للغابات في مجال الترفيه والسياحة، التي ربما تصل إلى ٣٠ مليون دولار أو نحو ذلك. ولما كان ذلك الجانب الكبير من قيمة الغابات يتحقق في القطاع غير الرسمي، فإن معظمه لا توجد بيانات مدونة بشأنه.

المصدر: Mogaka et al. "Economic aspects of community involvement in sustainable forestry management in eastern and southern Africa", World Conservation Union, Eastern Africa Programme, 2001

(١) Vedela et al. "Counting on the environment: forest incomes and the rural poor",

.Environmental Economic Series, Paper 110, 98, World Bank, 2004

٥٥ - يلاحظ تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن حالة الغابات في العالم أن الغابات تسهم مساهمة قيمة في التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، غير أن التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات كان متفاوتا بين حالة وأخرى. فمساحة غابات العالم تقل بقدر يسير عن أربعة بلايين هكتار، وهي تغطي قرابة ٣٠ في المائة من مساحة أراضي العالم. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، خسر العالم ثلاثة في المائة من إجمالي مساحة الغابات، أي أنها نقصت بمتوسط معدل سنوي قدره ٠,٢ في المائة. وقد حققت بعض المناطق تقدما كبيرا، وبخاصة المناطق الواقعة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات المناخ المعتدل، والتي لديها مؤسسات قوية ومساحات حرجية مستقرة أو متزايدة. وتواصل مناطق أخرى، ولا سيما مناطق البلدان ذات الاقتصادات النامية والنظم الإيكولوجية الاستوائية فقدان

مساحات حرجية، وتفتقر إلى المؤسسات الكافية لعكس هذا الاتجاه. ويشكل ضعف البيانات أكبر قيد يحد من القدرة على التقدم في مجال التقييم. وتدير معظم البلدان الغابات لاستخدامها في أغراض متعددة، ولا ينفك الاهتمام يتزايد بحفظ التربة والمياه والتنوع البيولوجي وغيرها من القيم البيئية. غير أن استمرار تقلص مساحات الغابات الأولية في معظم البلدان الاستوائية يثير قلقاً شديداً.

٤ - الزراعة المائية، ومصايد الأسماك وموارد أخرى

٥٦ - تنتج البلدان النامية نحو ٩٠ في المائة من إجمالي إنتاج الزراعة المائية. ومن ثم، فإن الزراعة المائية تسهم بدرجة كبيرة في الحد من فقر سكان الريف وفي تحقيق أمنهم الغذائي ورفاههم الاجتماعي. غير أن هناك بلدانا كثيرة، لم يتم فيها بعد استغلال هذه الطاقة الكامنة على النحو الكامل.

٥٧ - وقد ثبت تاريخياً أن معظم ممارسات الزراعة المائية في جميع أنحاء العالم تحقق منافع اجتماعية واقتصادية وتغذوية كبيرة، وتترتب عليها تكاليف بيئية ضئيلة. ولكن هذا الاتجاه يتغير الآن، وهو ما يعزى فيما يبدو إلى ضعف الأطر التنظيمية والتطور السريع جدا المرتبط بالقدرات التجارية الضخمة الكامنة في بعض الأنواع العالية القيمة. ولا يزال انعدام الوعي بدور الزراعة المائية في التنمية الريفية قائماً على مختلف مستويات تخطيط التنمية الريفية. كما أن أثر الزراعة المائية في الأمن الغذائي والحد من الفقر بالمناطق الريفية لا توجد بشأنه مستندات كافية ولا يعرف عنه سوى التثر القليل.

٥٨ - وهناك البلدان النامية، خاصة في نحو ٢٥٠ مليون نسمة يعتمدون في غذائهم وإيراداتهم بشكل مباشر على مصايد الأسماك الصغيرة. ففي تايلند، مثلاً لا تزال شركات صغيرة الحجم تقوم بتشغيل ٩٠ في المائة من مصايد الأسماك في هذا البلد^(٢٦). وفي الجزء السفلي من حوض نهر ميكونغ، خلصت دراسة أجريت عام ٢٠٠٢ إلى أن ٤٠ مليون من المزارعين في المناطق الريفية - الكثيرون منهم فقراء - يقومون بأنشطة صيد موسمية. وفي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، البلد الذي يشهد معدلات عالية جداً من الفقر في الريف، فإن ٧٠ في المائة من إجمالي عدد الأسر المعيشية الزراعية التي يمثل السمك بالنسبة إليها مورداً إضافياً للتزود بالغذاء والكسب^(٢٧).

(٢٦) انظر <http://www.wri.org/publication/content/8061>.

(٢٧) Sverdrup-Jensen, "Fisheries in the Lower Mekong Basin: Status and Perspectives", Mekong River

.Commission Technical Paper No. 6, 2002

٥٩ - وفي بيئات ريفية عديدة، تشكل الإيرادات الآتية من موارد مشتركة (مثل الغابات، أو مصايد الأسماك، أو الشعب المرجانية، أو الممرات المائية، أو المراعي، أو الموارد المعدنية) عنصرا رئيسيا من عناصر إيرادات الفقراء من سكان المناطق الريفية. وهناك مجموعة من العوامل، من بينها الخصخصة، وتكثيف الزراعة، والنمو السكاني، وتدهور النظم الإيكولوجية، كانت هي السبب في تقلص حجم مناطق الممتلكات المشتركة وتراجع جودتها وتوافرها أمام الفقراء في مناطق كثيرة من العالم^(٢٨).

دال - التمويل الريفي

٦٠ - لم ينفك يتعاضم التسليم بأن إمكانية الوصول إلى التمويل يسهم في القضاء على الفقر في الريف. فقد قام، على سبيل المثال، مصرف التنمية الأفريقي بإطلاق شراكة للمساعدة على التصدي لقلّة إمكانية الحصول على التمويل في أفريقيا وارتفاع تكلفته، اللذين يمنعان ٢٠ في المائة من البالغين في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من فتح حساب مصرفي رسمي أو شبه رسمي لدى مؤسسة مالية^(٢٩). ذلك أن تطوير القطاع المالي بشكل مستدام في المناطق الريفية يصطدم بتحديات كثيرة، ولكن ذلك من شأنه أن يشكل الأساس الذي يقود نحو زيادة فرص الاستثمار والدخل لصالح الأسر المعيشية الريفية والأعمال التجارية الزراعية. وعادة ما تؤكد المصارف والوكالات الإنمائية أن تدخل السلطات العامة في الأسواق المالية الريفية هو الذي أفسد تطور تلك الأسواق على نحو سليم^(٣٠)، ولكنها تعترف في المقابل بدور الحكومة في بناء الهياكل التنظيمية والمؤسسية المناسبة لدعم تطوير الأسواق المالية في المناطق الريفية.

٦١ - إن التشتت الجغرافي الذي تشهده المؤسسات المالية أو بُعد إمكانية الحصول على خدماتها هو مجال آخر لا بد من معالجته للوصول إلى المناطق الريفية التي تقل فيها الكثافة السكانية^(٣١). وعلاوة على ذلك، يتطلب تنوع المناطق الريفية، من وجهة نظر إقليمية

(٢٨) انظر <http://www.wri.org/publication/content/8055>.

(٢٩) انظر http://www.adb.org/Documents/Periodicals/ADB_Review/2003/vol35_6/pawnshops.asp.

(٣٠) Fernando, N. A. and Moyes, R. T., "Moving towards inclusive rural financial markets in Central Asia", in Lamberte, M. B. et al., Beyond Microfinance - Building Inclusive Rural Financial Markets in Central Asia, Asian Development Bank, 2006.

(٣١) من الحجج التي يدافع بها ضد نقل الاستثمار نحو تلك المناطق أن تقديم خدمات مالية في بعض من هذه الأماكن النائية لا تتوافر له مقومات الاستدامة من الناحية الاقتصادية. وهذا بالتأكيد قول يصح بالنسبة لأمريكا اللاتينية ولكنه لا يصح مثلا بالنسبة لمنغوليا. ففي هذا البلد، أثبتت مؤسساته المالية جدواها وكفاءتها بالرغم من الكثافة السكانية التي تصل إلى ١,٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد.

أو مشتركة بين الأقاليم، وتنوع احتياجات الزبائن، طائفة واسعة من المؤسسات المالية الرسمية منها وغير الرسمية التي تستطيع تلبية احتياجات محددة.

٦٢ - ويؤدي التمويل غير الرسمي بمختلف أنواعه دورا هاما في الأسواق الريفية. وتوجد المؤسسات المصرفية القروية في العديد من المناطق الريفية حول العالم. وقد سجلت بوجه عام تلك المؤسسات، التي غالبا ما تبدأ العمل كمنظمات غير حكومية، أداء حسنا وفق مؤشرات الاستدامة، مثل العائدات المعدلة المحققة من الأصول والاكتفاء الذاتي التشغيلي، وقد تشكل مع مرور الزمن شراكات استراتيجية مع المصارف لتوسيع خدماتها ومنتجاتها. وبالنسبة إلى الرابطة المحلية للادخار والائتمان هناك سجل مختلط بشأها، إلا أنها تبلي بصفة عامة بلاء حسنا في حال وجود إدارة مناسبة. ونظرا إلى الاهتمام الذي تركزه هذه المنظمات على الزبائن الفقراء، فإنها توفر، في حال تزويدها بقدرات إضافية، إمكانات كبيرة لمكافحة الفقر في الريف.

٦٣ - وقد ازداد كثيرا عدد المنظمات المالية القائمة على المساعدة الذاتية في أفريقيا وآسيا. وهي منظمات تتكيف مع ظروف السوق المحلية وتمنح قروضا قصيرة الأجل وتحقق الوفورات لتيسير الاحتياجات الاستهلاكية لدى الأسر المعيشية. وخدمات هذه المنظمات محدودة جدا. ولن تصبح تلك الجهات المقرضة غير الرسمية مجهزة لتمويل استثمارات كبيرة طويلة الأجل إلا إذا أقامت صلات مع القطاع الرسمي.

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، توجد مصادر أخرى للخدمات المالية الريفية غير المصرفية. وهذه المصادر تشمل التمويل القصير الأجل من محلات الرهن التي تعد عملياتها في غاية البساطة والسرعة وتنفذ معاملات الرهن بتكاليف زهيدة لكل من المقرض والمستدين. والمصدر الآخر هو عن طريق التحويلات التي أضحت الآن بمثابة مصدر هام من مصادر التمويل الريفي. فالهجرة تدر التحويلات التي تفيد في الوقت الراهن نحو بليون شخص يعيش غالبيتهم في مناطق قروية، وهو رقم يمثل سدس سكان العالم تقريبا^(٣٢). وقد تبين أن السياسات التي تدعم سبل كسب الرزق في الأرياف وتشجع على الاستثمار في المناطق الريفية مفيدة في إدارة الهجرة وفي تحسين سبل عيش المهاجرين وأسرههم وفي الحد من الفقر الريفي. والمصدر النهائي الذي يجب إبرازه يتعلق بالتجار والأعمال التجارية الزراعية في الأرياف. وسوف يتسع نطاق هذا المصدر التقليدي ويزداد أهمية مع تحول الزراعة بقدر أكبر نحو الاندماج في سلاسل القيمة المعتمدة على السوق.

(٣٢) انظر <http://www.fao.org/newsroom/en/news/2006/1000313/index.html>

هاء - إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية

٦٥ - انصب تقليدياً محور الاهتمام الرئيسي للبرامج، التي ترمي إلى تيسير وصول صغار المنتجين بشكل أفضل إلى الأسواق المحلية، على سد فجوة المعلومات عبر إقامة خدمات تتعلق بمعلومات السوق، وكذلك على بناء طرق تصل بين المزارع والأسواق، وتحسين الهياكل الأساسية للأسواق، وعلى تقديم المساعدة لصغار المنتجين في تحديد إمكانات السوق. وقد كُنفت في الآونة الأخيرة الجهود الرامية إلى تمكين الشراكات المقترنة بسلسلة السوق عبر جملة أمور منها التشجيع على إبرام عقود عادلة رسمية وغير رسمية بين المنتجين والتجار من جهة، والمصنعين وبائعي التجزئة من جهة أخرى، بما في ذلك عن طريق تيسير عملية إنشاء رابطات لصغار المنتجين (المزارعين) لتحسين اغتنام الفرص التي يتيحها السوق^(٣٣).

٦٦ - وتسليماً بأهمية إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق للتغلب على الفقر في الأسر المعيشية الريفية، زاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساعدته المالية المقدمة إلى المشاريع التي تشمل أي عنصر من هذا القبيل. وقد ارتفعت نسبة المشاريع المقترنة بهذا العنصر من ١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ إلى ٣٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. ومن ضمن الأمثلة على المشاريع المقترنة بعنصر إمكانية الوصول إلى السوق ما يلي: السلفادور، التي تعتزم تحويل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية إلى أعمال تجارية ريفية مدرة للأرباح من خلال تقديمها المساعدة التقنية المتخصصة والمتعلقة بالأعمال التجارية وتوفيرها الموارد لنحو ٣٣ ٠٠٠ شخص؛ وجزر ملديف، التي تعتزم مساعدة صغار المنتجين والمصنعين في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك على تحسين نوعية منتجاتهم وإمكانية وصولهم إلى الأسواق المتخصصة الجديدة لبيع تلك المنتجات.

ثالثاً - التحديات المستمرة

٦٧ - لقد كان التقدم العام المحرز في الحد من الفقر الريفي بطيئاً، بيد أن هناك عدة تحارب ناجحة تبين السبيل للمضي قدماً من حيث ما يصلح لتحقيق ذلك وفي ظل أية ظروف. ومع أن محور الاهتمام الرئيسي للتنمية الريفية لا يزال ينصب على القطاع الزراعي، تفيد الأدلة بأن الحد من الفقر الريفي عن طريق التنمية الريفية وحدها سيكون أمراً صعباً. ويكمن

(٣٣) Shepherd, Andrew W, "Approaches to linking producers to markets,". Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper 13. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عام ٢٠٠٧.

التحدي في تعزيز التنمية في المناطق الريفية التي تفيد المجتمعات المحلية بأسرها وليس أولئك المشاركين في الأنشطة الزراعية فحسب.

٦٨ - إن عدم تقديم استثمارات واسعة النطاق في القطاع الريفي ترمي، في جملة أمور، إلى زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة للقطاع غير الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، والارتقاء بمستوى جودة الهياكل الأساسية الزراعية، هي عوائق تحول دون النمو والحد من الفقر في المناطق الريفية. وتشمل التحديات الأخرى التي تعوق زيادة النمو الاقتصادي في المناطق الريفية تعزيز الشراكات وتقديم المساعدة التقنية بشأن الزراعة الموجهة نحو السوق، وإقامة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل ترويج الصناعات الزراعية الريفية التنافسية. كما أن التشجيع على الحرف والسياحة على المستوى المحلي في بعض الحالات قد يعود بالفائدة على الاقتصادات الريفية.

٦٩ - إن الوصول المحدود إلى التمويل الريفي والمدخلات الزراعية المحسنة وخدمات الطاقة الحديثة والأسواق المحلية والمعلومات المتعلقة بالسوق ومرافق التخزين والنقل والتكنولوجيا والتعليم، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، عوائق كبيرة أمام تحفيز النمو في الاقتصادات الريفية. وقد يساهم ضمان دعم التمويل الريفي لأنشطة إدراج الدخل خارج القطاع الزراعي، بما في ذلك الاستفادة من قطاع التمويل غير الرسمي، إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

٧٠ - وليس من قبيل المغالاة القول بوجود حاجة إلى وضع برامج مناسبة للتنمية الريفية ثم ضمان فعالية تنفيذها ورصدها بعد ذلك. وغالبا ما تمثل البيانات الضعيفة العائق الأكبر أمام تقييم التقدم المحرز في التنمية الريفية. والمثال على ذلك هو عدم إمكانية إجراء دراسة كافية لأثر الأنشطة غير الزراعية الرامية إلى الحد من الفقر الريفي نظرا إلى عدم توفر بيانات شاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة السهلة ومخصصة لجميع المناطق. إن قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية والتعدادات غير كافية لإعداد بيانات ريفية - حضرية مفصلة حسب الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للاقتصادات الريفية والحصول عليها.

٧١ - وتعد الموارد الطبيعية مصدرا رئيسيا من مصادر سبل الرزق في البلدان النامية، لكن الإفراط في استغلالها في بلدان عديدة يولد أثرا مدمرا في أوضاع المعيشة لفقرى الريف. ولهذا، فإنه من المهم ضمان تحقيق التوازن بين زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية إلى الحد الأقصى من جهة وضمان حفظها من جهة أخرى.

٧٢ - ويواجه الفقراء عوائق كبيرة في مكافحتهم للفقر تشمل انعدام إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، وخدمات المرافق الصحية الأساسية، ومصادر الطاقة الحديثة النظيفة

والميسورة التكلفة، والرعاية الطبية. وتزداد معاناة بعض الفئات الضعيفة، مثل النساء، من عدم توافر إمكانية الحصول على تلك الخدمات الأساسية. ولا تزال عدم كفاية الموارد المخصصة في الميزانيات الوطنية والمحلية تشكل عائقا خطيرا أمام توسيع نطاق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن رفع مستوى قدرات المؤسسات المحلية هو أمر حيوي في تعزيز استدامة مخططات التنمية الريفية القائمة.

٧٣ - ومع أن التنمية الريفية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، فإنه لا يمكن تحقيقها دون التمكين للمجتمع وكفالة مشاركته بشكل كاف. ويكمن أحد العوائق الرئيسية أمام التمكين المجتمعي في عدم توافر التعليم والقدرة على القراءة والكتابة في المجتمعات الريفية. وغالبا ما يكون الاستثمار العام في التعليم الريفي في البلدان النامية غير كاف. وبالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام على التعليم، تشكل مشاركة منظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، عنصرا هاما من عناصر سد فجوات التعليم في المناطق الريفية النائية. والمسألة التي تحظى بأهمية مماثلة هي التصدي لمختلف العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة التامة من جانب الفئات المهمشة والمحرومة في وضع برامج تنمية الريف وتنفيذها.